



Libyan politics in the face of the Corona pandemic: the government of national unity and the interim Libyan government (comparative study)

Mohammed Mansour Abdel Rahman Al-Zanati *

College of Humanities and Applied Sciences -Harawa, University of Sirte, Libya

السياسة الليبية في مواجهة جائحة كورونا: حكومتى الوفاق الوطني والليبية المؤقتة (دراسة مقارنة)

أ. محمد منصور عبد الرحمن الزناتي *
كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية- هراوة، جامعة سرت، ليبيا

*Corresponding author: mohmmadmansur74@su.edu.ly

Received: September 05, 2025

Accepted: November 28, 2025

Published: December 07, 2025

Abstract:

Abstract: This study sheds light on the governmental policy taken by the two Libyan governments of the National Accord, headquartered in the city of Tripoli, and the Libyan government, headquartered in the city of Al-Bayda. The study relied on the comparative approach and the descriptive approach, and was limited to analyzing the policies taken at the health level and the social level, as they are considered among the most Levels that negatively or positively affect limiting the spread of epidemics. The more the government pays attention to these two levels, the less the spread of the epidemic and vice versa. The study reached a number of results, the most prominent of which is that both governments took a package of measures and policies in order to limit the spread of the Corona pandemic and that the Libyan government is in The Libyan East was better than the Government of National Accord in limiting the spread of the virus, but this does not mean that the virus in the areas subject to the Thinni government was controlled, but it was less widespread compared to those areas subject to the Government of National Accord. This study also presented a set of recommendations: the most prominent of which is the necessity of ending Political division and the appointment of a unified government for the country, as the political division has squandered efforts to limit the spread of the Corona pandemic. Likewise, the areas under the control of the Libyan government were affected by the epidemic due to its spread through border crossings under the control of the Government of National Accord. Also among the recommendations is the establishment of an infrastructure for distance education, as the epidemic has caused the closure of educational institutions, which will negatively affect the progress of the educational process.

Keywords: Libyan politics, the coronavirus pandemic, the Government of National Accord, the Libyan Interim Government.

المخلص

يسلط هذا البحث الضوء على السياسة الحكومية التي اتخذتها الحكومتين الليبيتين الوفاق الوطني ومقرها مدينة طرابلس والحكومة الليبية ومقرها مدينة البيضاء، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والمنهج الوصفي، واقتصرت على تحليل السياسات التي اتخذت على المستوى الصحي والمستوى الاجتماعي، على اعتبارهما من أكثر المستويات التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في الحد من انتشار الأوبئة فكما اهتمت الحكومة بهذين المستويين كلما قل انتشار الوباء، والعكس صحيح وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها ان كلتا الحكومتين اتخذت حزمة من الإجراءات والسياسات من اجل الحد من انتشار جائحة كورونا، وأن الحكومة الليبية في الشرق الليبي كانت افضل من حكومة الوفاق الوطني في الحد من انتشار الفيروس ولكن هذا لا يعني ان الفيروس في المناطق الخاضعة لحكومة النتي تمت السيطرة عليه، ولكن كان اقل انتشاراً مقارنة بتلك المناطق الخاضعة لحكومة الوفاق الوطني، كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات: أبرزها ضرورة انتهاء الانقسام السياسي وتكليف حكومة موحدة للبلاد حيث بدد

الانقسام السياسي جهود الحد من انتشار جائحة كورونا، كما اننا المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية تأثرت بالوباء بسبب انتشاره عن طريق المنافذ الحدودية الخاضعة لحكومة الوفاق الوطني، وكذلك من بين التوصيات إنشاء بنية تحتية للتعليم عن بعد حيث أن الوباء تسبب في إقفال المؤسسات التعليمية الأمر الذي يؤثر سلباً على سير العملية التعليمية في حالة تكرار اوبئة مماثلة لوباء كورونا مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: السياسة الليبية، جائحة كورونا، حكومات الوفاق الوطني، الحكومة الليبية المؤقتة.

المقدمة:

شهد العالم نهاية 2019م انتشار فيروس جديد وتحديداً في مدينة وهان الصينية، وأطلق عليه اسم كوفيد 19 وبعد انتشاره في معظم دول العالم تم تصنيفه على انه وباء عالمي وقد ظهر هذا الفيروس في ليبيا لأول مرة في شهر مارس 2020م في ظل الانقسام السياسي الذي تمثل في وجود حكومتين الوفاق الوطني في طرابلس والليبية المؤقتة في مدينة البيضاء شرق البلاد وبالتالي تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل السياسات المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا ومدى جدوى هذه السياسات والإجراءات في تحقيق أهدافها.

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:
ما هي السياسة الليبية التي اتخذت في مواجهة جائحة كورونا، من قبل الحكومتين الوفاق الوطني والليبية المؤقتة؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماهي السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومتين على المستويين الصحي والاجتماعي؟
- 2- الى أي مدى ارتقت السياسات والإجراءات التي انتهجتها الحكومتين للحد من انتشار الوباء للمستوى المطلوب؟
- 3- أي المدن والمناطق التي كانت أقل انتشاراً للوباء التي كانت خاضعة لحكومة الوفاق الوطني أم تلك التي كانت خاضعة للحكومة الليبية المؤقتة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

كلما كانت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومتين أكثر رشداً كلما قل عدد حالات الإصابة والوفيات بفايروس كورونا في ليبيا.

الفرضيات الفرعية:

- اتخذت الحكومتين عدة سياسات وإجراءات للحد من انتشار الوباء على المستويين الصحي والاجتماعي، منها حظر التجول واقفال المدارس وانشاء مركز عزل طبي ومراكز حجر صحي وغيرها من التدابير.
- لم ترتقي سياسية الحكومتين في الحد من انتشار وباء كوفيد 19 للمستوى المطلوب بسبب انتشاره في كافة المدن الليبية.
- المدن والمناطق الخاضعة للحكومة الليبية المؤقتة كانت أقل انتشاراً للوباء مقارنة بتلك المدن والمناطق الخاضعة لحكومة الوفاق الوطني.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في الاتي:

- 1- الأهمية العلمية: تكمن في كونها دراسة تثري المكتبة العلمية بهذا النوع من الدراسات في حقل السياسة المقارنة لاسيما انها تتناول موضوع حديث وأثر على دول العالم وهو وباء كورونا كوفيد 19 من خلال اجراء مقارنة بين حكومتين في بلد واحد وهما الحكومة الليبية المؤقتة وحكومة الوفاق الوطني.

2- **الأهمية العملية:** نتائج هذه الدراسة وتوصياتها تساعد صانع القرار الليبي في الحد من انتشار الأوبئة والفيروسات المستقبلية والحالية من خلال تبيان نقاط قوة وضعف السياسات التي اتخذت من قبل الحكومتين للحد من انتشار كوفيد19.

أهداف الدراسة:

- معرفة السياسات التي اتخذتها الحكومات الليبية للحد من انتشار وباء كوفيد19.
- إبراز أهمية السياسة العامة في التصدي للمشاكل التي تواجه الدول والمجتمعات.
- تقييم أداء الحكومتين وإجراء مقارنة بينهما لمعرفة أيهما كانت أفضل من الأخرى في الحد من انتشار الوباء.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج المقارن والمنهج الوصفي والتحليلي وذلك لدراسة سياسة حكومة الوفاق الوطني الليبي برئاسة فائز السراج للحد من جائحة كورونا، ومقارنتها بتلك السياسة التي انتهجتها الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثاني من أجل تحديد نقاط ضعف وقوة السياستين والاستفادة منها في مواجهة أي جائحة مستقبل.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة حول مقارنة جهود حكومتي (الوفاق الوطني، والليبية المؤقتة) في مواجهة جائحة كورونا.

الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على الدولة الليبية بحدودها المعترف بها دولياً.

الحدود الزمانية: تبدأ الحدود الزمانية للدراسة من شهر مارس عام 2020 الذي سجلت فيه أول حالة إصابة في ليبيا، بهذا الوباء، إلى شهر مارس من عام 2021، وهو تاريخ انتهاء عمل الحكومتين (الوفاق الوطني والليبية المؤقتة)، واستلام حكومة ديبية لمهامها.

الدراسات السابقة:

1- **(دراسة رابح بحشاشي 2021) بعنوان (اثر انتشار جائحة كورونا covid 19 على السياحة ولاية باتنة)**

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على جائحة كورونا ومدى تأثير انتشار هذه الجائحة على اقتصاديات البلدان والتعرف على الإجراءات التي تم اتباعها، للحد من انتشارها، وأبرز تداعياتها وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها أن إجراءات الحد من انتشار الوباء المتبعة مثل التباعد الاجتماعي، وكذلك الحجر الصحي، وغيرهما من الإجراءات، والسياسات تسببت في انخفاض الإيرادات من الضرائب، وخفض الإنتاج، وفي المقابل زيادة الانفاق.

2- **دراسة سماح سهيلية (2020) بعنوان (الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر):** هدفت هذه الدراسة الى توضيح أسباب انتشار الوباء في الجمهورية الجزائرية وأهم الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة الجزائرية ومدى جدوى هذه الإجراءات، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الى عدة نتائج منها: أن الإجراءات المتخذة مثل الحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي واغلاق الجامعات، والمدارس، وغيرها، تعتبر من الحلول المثالية للحد من انتشار هذا الوباء، ومع ذلك كان الوباء في انتشار متزايد بسبب عدم التزام المواطن الجزائري بهذه الإجراءات.

3- **دراسة زهير النامي وزميله (2020) بعنوان (السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا النتائج والتداعيات)**

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على سياسة المملكة المغربية للحد من انتشار وباء كورونا كوفيد 19 وتوصلت الى نتيجة مفادها أن تلك السياسات كانت ناجحة، مقارنة ببلدان أوروبا الغربية التي تعرضت الى خسائر فادحة، حيث استطاعت السلطات المغربية التحكم في انتشار هذا الوباء واشتركت عدة جهات رسمية

في تنفيذ هذه السياسات منها على سبيل المثال وزارة الصحة ووزارة الداخلية، وتمثلت هذه السياسات في الحجر الصحي، وإيقاف الدراسة، وإغلاق الميادين والساحات العامة، والدعم المالي المقدم للعائلات، وإنشاء صندوق خاص بمعالجة تداعيات كورونا شارك في دعمه جميع أطراف الشعب المغربي، وغيرها.

4- دراسة (يسرا 2022) بعنوان دور السياسات الحكومية في دعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية مقارنة بين مصر وتركيا.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل السياسة الحكومية المصرية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي مقارنة بتلك التي انتهجتها الحكومة التركية في ذات القطاع وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها وجود افضلية للسياسة التركية مقارنة مع السياسة المصرية كما توجد نقاط قوة للسياسة التركية يمكن الاستفادة منها من قبل الحكومة المصرية.

5- دراسة الصقر (2020) بعنوان: التباين المكاني لفيروس كورونا في ليبيا. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية التي تؤدي الى انتشار الأمراض في المدن الليبية والى النظر للمشكلات الصحية من رؤية أو زاوية جغرافية متممة للدراسات الطبية الصرفة، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من بينها، احتلال العاصمة طرابلس المرتبة الأولى في الإصابات بهذا الفيروس يليها في المرتبة الثانية مدينة مصراته في المرتبة الثانية، وتركزت اغلبية الإصابات في المنطقة الغربية، ثم يليها الجنوب الغربي واخيراً المنطقة الشرقية . وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها تطبيق التوصيات المقدمة من منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالحد من انتشار الفيروس، والاهتمام بجمع وتوثيق البيانات بهدف انشاء قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها، وتوفير جميع احتياجات مستشفيات العزل، وغيرها من التوصيات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تفرداها بإجراء مقارنة بين حكومتين في بلد واحد تنهكه الصراعات والانقسام السياسي لمعرفة السياسات والتدابير التي انتهجها كل طرف للحد من انتشار فيروس كورونا في المناطق الخاضعة لسيطرته، بينما تناولت بعض الدراسات هذه الإجراءات والسياسات في بلد مستقر مثل المغرب والجزائر، وتناولت بعض الدراسات هذه السياسات والإجراءات للمقارنة بين مصر وتركيا فيما يتعلق بدعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات هذا الفيروس، وتناولت دراسات أخرى الشأن الليبي ولكنها اقتصر على أجزاء من هذه الدراسة ومنها الدراسة التي تناولت التباين المكاني للفيروس في المدن الليبية.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: جائحة كورونا كوفيد 19

المبحث الثاني: السياسات التي انتهجتها الحكومتين (الوفاق الوطني، والليبية المؤقتة)

المبحث الثالث: تقييم سياسة الحكومتين (الوفاق الوطني، والليبية المؤقتة)

المبحث الاول: جائحة كورونا (كوفيد 19)

أولاً: المفهوم والنشأة:

تم اكتشاف فيروسات كورونا التي تصيب الإنسان والحيوان والتي يشار إليها طبيياً بالاختصار *HCOVS* لأول مرة في العام 1960م، وسُميت بهذا الاسم نسبةً إلى تشابه شكلها بشكل التاج (جنذل، 2016) وهذه الفيروسات تسبب مشاكل، وأمراض تنفسية عند البشر تتراوح شدة هذه الامراض، من نزلة برد خفيفة، إلى الأمراض المستعصية مثل متلازمة الشرق الأوسط ميرس ومتلازمة سارس، ويصنف كوفيد 19 على أنه مرض معدي (الزطريني، وزميله، 2021). وفي نهاية عام 2019م انتشرت في مدينة وهان الصينية فصيلة جديدة من هذا الفيروس أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شهر فبراير من 2020م اسم (*Covid-19*) وقد بلغت عدد الوفيات بسبب هذا الفيروس أكثر من 6 مليون شخص على

مستوى العالم (أنور وآخرون) وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في شهر مارس من عام 2020م بان فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية يجب على كافة دول العالم مواجهته (ناصر، 2022).

ثانياً: وسائل انتشار كوفيد-19

ينتشر كوفيد 19 بعدة وسائل منها: اختلاط الأشخاص المصابين بفيروس كوفيد 19، مع الأشخاص غير المصابين حيث ينتشر الفيروس بالكحة والعطس، وبالمصافحة، والتقبيل والملامسة. وكذلك عند استخدام الأشخاص غير المصابين للأجهزة والمعدات الملوثة بالفيروس (الجبوري، 2022).

ثالثاً: بداية ظهور الفيروس وانتشاره في ليبيا:

ظهر فايروس كوفيد-19 لأول مرة في مدينة وهران بمقاطعة هوبي في الصين في بداية شهر ديسمبر من عام 2019م، ثم انتقل الى باقي المدن الصينية، ومنها الى دول العالم، وحصد أرواح ملايين البشر، وعجزت الأنظمة الصحية، والاقتصادية للدول في التصدي لهذا الفيروس بسبب انتشاره السريع، الامر الذي جعل منظمة الصحة العالمية، تعتبره جائحة عالمية (خنجر، 2022)، اما في ليبيا فقد سجلت اول حالة يوم 24 مارس 2020م لرجل مسن من المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني عائداً من السعودية (ليبيا تسجل أول إصابة بفيروس كورونا، 2020). بينما في مدينة بنغازي اكبر المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية (حكومة النتي) فقد كانت اول إصابة بتاريخ 7-4-2020م. لرجل عمره خمسة وخمسين سنة عائداً من تركيا (ليبيا: أول إصابة بكورونا في بنغازي.. وإجمالي الإصابات 20 حالة، 2020). ومنذ ظهور المرض في ليبيا بتاريخ 2020/3/24م حتى تاريخ 2020/5/25م سجلت 4 حالات إصابة في المنطقة الخاضعة لحكومة النتي، بينما سجلت في المناطق الخاضعة لحكومة الوفاق الوطني خمسين حالة إصابة في العاصمة طرابلس وعشر حالات إصابة في مدينة مصراتة وثلاث حالات إصابة في مدينة زليتن واغلب الإصابات للليبيين عائدون من تركيا (Abdunnabi A. Rayes). وارتفعت النسبة حتى تاريخ 2020/6/25م الى 292 حالة في المنطقة الجنوبية، و235 حالة إصابة في المنطقة الغربية، و 171 حالة إصابة في المنطقة الشرقية (Mohamed Ali Daw, 2020).

المبحث الثاني: السياسات التي انتهجتها الحكومتين (الوفاق الوطني، والليبية المؤقتة)

سيتم التطرق في هذا المبحث للسياسات التي اتخذت على المستويين الصحي، والاجتماعي باعتبارهما من اهم المستويات التي يجب على الحكومة وضع سياسات لهما تسهم في الحد من انتشار الوباء.

أولاً: على المستوى الصحي:

1- حكومة الوفاق الوطني:

مع بداية انتشار الوباء طلبت حكومة الوفاق الوطني من الحكومة الصينية تزويدها بخبراء متخصصين في كيفية التعامل مع الوباء، وقد وافقت الحكومة الصينية على تقديم برنامج تدريبي بالخصوص يشارك فيه اختصاصي امراض الصدرية (تشونغ ناشان) (حكومة «الوفاق» تتلقى عرضاً من الصين بشأن برنامج تدريبي لمواجهة كورونا، 2020). كما تم انشاء صندوق بقيمة ثلاثمائة وثمانية وخمسون مليون دولار امريكي، في شهر مارس، 2020م لمواجهة تفشي هذا الوباء في ليبيا (Emadeddin Badi, 2020). بعد ذلك، اصدر فائز السراج القرار رقم (252) في السابع من ابريل 2020م بشأن تشكيل لجنة علمية استشارية لمكافحة وباء كورونا وتمثلت اهم اختصاصاتها في اعداد دليل استرشادي في كل ما يتعلق بمكافحة فيروس كورونا بالتنسيق مع خبراء، والزام المستشفيات بقواعده، وان تكون اللجنة بيت خبرة واداة تنفيذية لدعم قطاع الصحة والمشاركة في البحوث العلمية ذات العلاقة والتي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المهام الأخرى ذات العلاقة بالحد من انتشار الوباء (قرار رئاسي الوفاق، 2020، 252). ووضع خطة طواري لمواجهة الجائحة تمثلت في استحداث عدد جديد من مراكز العزل وتجهيز العديد من المستشفيات وغرف الطوارئ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مركز العزل الصحي الخمس الذي خُصص له خمسة وخمسين سريراً بعضها عناية فائقة (وزارة الصحة بحكومة الوفاق الوطني تواصل تجهيز مراكز عزل مصابي كورونا، 2020)، ومركز عزل بن عوف في ابوستة وهو مركز عائم يحتوي على مائة سرير ومختبر تحاليل، واجهزة اشعة، ومنظومات ومعدات اوكسجين بالإضافة إلى احدث

التجهيزات الطبية (صحة الوفاق تفتح أول مركز عائم في ليبيا، 2020)، ومركز العزل الطبي بمدينة زليتن الذي يسع لعدد سبع عشر سريراً ومصنع خاص بالأوكسجين الطبي وتجهيز أربع غرفة للعناية الفائقة (وزارة الصحة بحكومة الوفاق الوطني تعلن عن تجهيز مركز للعزل الصحي بزليتن، 2020) ومراكز العزل الطبي بالجنوب الليبي وغيرها من مراكز العزل الطبية المنتشرة في المدن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني. كما أصدرت حكومة الوفاق القرار رقم 377 للحد من انتشار جائحة كورونا في مدينة سبها وأبرز مواد هذا القرار في الجانب الصحي، تتمثل في تكليف وزارة الصحة بتقديم الدعم الطبي لمدينة سبها بما في ذلك تسيير قوافل طبية للمدينة (قرار رئاسي الوفاق 377، 2020). وفي نهاية عمل الحكومة خصصت حوالي 600 مليون دينار ليبي تدفع من الصندوق الصحي العام لتوفير لقاح التطعيم ضد كوفيد 19 واحتياجات، ومتطلبات مركز العزل، ومتطلبات بنود الامداد الطبي، والا يدفع هذا المبلغ في أغراض أخرى لا تتعلق بمواجهة الجائحة (الوفاق، تخصص 600 مليون دينار لمواجهة كورونا، 2021).

2- الحكومة الليبية:

مع انتشار جائحة كورونا في دول الجوار وقبل تسجيل اية حالة في ليبيا، أعلن وزير الصحة بحكومة الثني سعد عقوب، عن رفع درجة الاستعداد والتأهب في أقسام الإسعافات والطوارئ سواء في المستشفيات العامة أو المستشفيات القروية أو المستشفيات التعليمية، وكما أعلن عن تطوير أنظمة الطوارئ بكافة أقسام العزل الطبي، وتزويد هذه الأقسام بالأجهزة الخاصة بالتنفس الصناعي، وذلك تحسباً لأي طارئ (إغلاق مدارس ومقاهٍ ومناجر لمنع انتشار كورونا في ليبيا، 2021). كما أهتم رئيس الحكومة عبدالله الثني بمتابعة الإجراءات المتخذة بشأن مراكز العزل بشكل عام، والعزل السريري بشكل خاص، والتي تم استحداثها بهدف مواجهة كورونا (الثني يطلع على الإجراءات المتخذة بخصوص مراكز العزل السريري، 2021). كما اهتمت الحكومة المؤقتة بالليبيين العالقين على الحدود قبل دخولهم لليبيا حيث تفقد رئيس الحكومة مدى جاهزية وقدرة، مراكز الحجر الصحي التي أنشئت في مدينة بنغازي، لاستقبال الليبيين العالقين عند عودتهم لليبيا (الثني "يبحث مدى جاهزية مراكز الحجر الصحي في بنغازي لاستقبال العالقين، 2021)) كما شكل الثني، لجنة برئاسة وزير الحكم المحلي، لتعقيم جميع المدن الخاضعة لسيطرته، على نفقة الحكومة للحد من انتشار هذا الوباء (الثني يشكل لجنة لتعقيم كافة مدن ليبيا ومناطقها على نفقة الحكومة، 2020). وفي سياق آخر تكفلت القوات المسلحة الليبية التابعة لحكومة الثني على نفقتها بتجهيز مستشفيات للطوارئ الأولى في منطقة الهواري، والثاني في قاعدة بنينا الجوية (الخطيب، 2020).

ثانياً: على المستوى الاجتماعي:

يرى العاملين في القطاع الصحي الليبي أن عزل الأشخاص المصابين هو الطريقة المثلى للحد من انتشار هذا الوباء (Nada AB. Hweissa, 2020). ويرى آخرون أن انتشار وباء كوفيد 19 في ليبيا يرتبط بالعادات والتقاليد الثقافية، والاجتماعية (Amin Bredan, And his colleague, 2021). فماذا فعلت الحكومتين من سياسات وتدابير على المستوى الاجتماعي من إجراءات عزل الأشخاص ووضع ضوابط للحد من التواصل الاجتماعي الذي تفرضه العادات والتقاليد، وغيرها من الإجراءات والسياسات؟

1- حكومة الوفاق الوطني:

أصدرت حكومة الوفاق مجموعة من القرارات بشأن فرض حظر التجول للحد من انتشار الوباء، وصدر أول هذه القرارات في 21/ مارس/ 2020م أي قبل تسجيل أي حالة إصابة بالفايروس في ليبيا حيث صدر القرار رقم 15 بشأن إعلان الحظر في جميع المدن الليبية يبدأ الساعة السادسة مساءً، وينتهي الساعة السادسة صباحاً، واقفال المؤسسات التعليمية، والمساجد والمطاعم، والمقاهي، والمحال التجارية والمنزهات، والنوادي، وصالات المناسبات الاجتماعية وتمنع إقامة الأفراح وكذلك المآتم، ويمنع استخدام أي وسيلة نقل جماعي، وأسندت مهمة تنفيذ القرار إلى وزارة الداخلية، والدفاع ومأمورية الضبط القضائي (قرار رئاسي الوفاق 215، 2020). ومع تسجيل أول إصابة في ليبيا أجريت في 29/03/2020م تعديلات على قرار رقم (15) بشأن إعلان الحظر بموجب القرار رقم (238) وتمثلت هذه التعديلات في تمديد فترة الحظر حيث تبدأ الساعة الثانية ظهراً وتنتهي الساعة السابعة صباحاً، وتحديد ساعات الدوام حيث يبدأ الدوام

الساعة 9 صباحاً وينتهي الساعة 12 ظهراً (قرار رئاسي الوفاق 238، 2020). ومع انتشار حالات الإصابة بالوباء، فرضت حكومة الوفاق من جديد حظر تام لمدة 10 أيام اعتباراً من 2020/04/17 مع السماح بالتنقل بالأرجل من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 12 ظهراً، ويستثنى من الحظر جزئياً أصحاب محلات المواد الغذائية، والمخابز مع الإبقاء على الأحكام الصادرة بالقرارين (15) و (238) التي لم يطرأ عليها تعديل (قرار رئاسي الوفاق 277، 2020). وقبل انقضاء مدة الحظر المنصوص عليها في القرار رقم (277) وبسبب انتشار الوباء طلب رئيس اللجنة العليا لمجابهة الوباء من المجلس الرئاسي فرض حظر التجول مجدداً بموجب كتابه رقم 89 (كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا 89، 2020). وبناءً على هذا الكتاب اصدر الرئاسي قراره رقم (288) والذي نص على فرض حظر التجول اعتباراً من 28-4-2020 م، مدته عشرة أيام، يبدأ الساعة 6 مساءً، وينتهي الساعة 6 صباحاً، وأقال تام للمحلات التجارية الكبيرة بغض النظر عن نوع نشاطها، مع استمرارية العمل الإداري من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 12 ظهراً في جميع المؤسسات الإدارية بعدد موظفين نسبته 10٪، وفتح المصارف للزبائن، ووضع التدابير الاحترازية الضرورية لمنع كافة التجمعات، والسماح للمواطنين استعمال المركبات الآلية طيلة أيام الحظر (قرار رئاسي الوفاق، 288، 2020).

ومع انتشار الوباء، وعجز حكومة الوفاق في الحد من انتشاره طالب مجدداً رئيس اللجنة العليا لمجابهة الوباء من المجلس الرئاسي فرض حظر التجول (كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا 121، 2020). وكعادته أصدر الرئاسي قراره رقم (326) والذي فرض فيه حظر التجول لمدة عشرة أيام تبدأ من تاريخ 2020/05/08 م مع الإبقاء على الأحكام الغير معدلة من قرارات الحظر السابقة (قرار رئاسي الوفاق 326، 2020).

ومع ذلك الوباء في تزايد، الامر الذي جعل رئيس اللجنة العليا لمواجهة الوباء يطلب مجدداً من الرئاسي تمديد حظر التجول (كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا 141، 2020). وبدوره استجاب الرئاسي لهذا الطلب، واصدر قراره رقم (348) بتمديد الحظر لمدة عشرة أيام اعتباراً من تاريخ 2020/05/18 م من الساعة 6 مساءً حتى الساعة 6 صباحاً، اما أيام عيد الفطر المبارك، يكون الحظر كلياً، اي 24 ساعة (قرار رئاسي الوفاق 348، 2020).

ومع ذلك الوباء في انتشار مستمر، وكالعادة بناءً على كتاب رئيس اللجنة العليا، الرئاسي يصدر قراره رقم (420) الذي نص على تمديد حظر التجول لمدة عشرة أيام من الثامنة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً، اعتباراً من يوم 2020/06/27 م، ويكون الحظر يومي الجمعة والسبت حظراً كاملاً، اي 24 أربع وعشرون ساعة مع منع التنقل بين المدن فترة الحظر الكامل، كما سمح القرار لبعض المساجد أن تقيم صلاة الجمعة وبث الصلاة في وسائل الإعلام (قرار رئاسي الوفاق 420، 2020).

وفي اجراء آخر للحد من انتشار هذا الوباء وتقليص الاكتظاظ في السجون، قامت وزارة العدل بحكومة الوفاق الوطني بالأفراج في 28 مارس من عام 2020 م، عن 466 سجيناً من سجون طرابلس (وباء كوفيد-19 والأزمة: قراءة في تطورات المشهد الليبي، 2020).

كذلك فرضت حكومة الوفاق الوطني على المواطنين ارتداء الكمامات الواقية في المقرات الحكومية والخاصة والأسواق والميادين ومحطات الوقود وغيرها من الأماكن (قرار رئاسي الوفاق 522، 2020). اما فيما يتعلق بالليبيين العائدين من الخارج، فقد أقيمت لهم أماكن للحجر الصحي بشكل مؤقت قبل أن يسمح لهم بالرجوع إلى مساكنهم وذلك من اجل ضمان خلو اصابتهم بهذا الوباء، وتمثلت ابرز هذه الأماكن في وجود اربع فنادق في العاصمة طرابلس، وثلاثة في مصراته، وفندق النزهة احد فنادق مدينة الزاوية وشركة المنول وهي شركة متخصصة في اعمال النظافة والسفرجة في راس اجدير (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020) وبالرغم من ليبيا احتلت المركز الثاني افریقياً في معدل الوفيات بهذا الوباء نسبة لعدد السكان وفقاً لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة لليبيا في شهر 12 من عام 2020 م، وبالرغم من تصاعد مؤشر الإصابة بالفيروس في ليبيا بشكل عام، وطرابلس بشكل خاص باعتبارها صاحبة الجزء الأكبر من تلك الإصابات، إلا أن حكومة الوفاق الوطني أعلنت يوم السبت 2020/12/13 م عن عودة الدراسة الامر الذي انتقده جانب كبير من الليبيين كما قام وكيل وزارة التعليم بحكومة الوفاق، بنقل طلاب المؤسسات التعليمية التي أوصت اللجنة مكافحة الوباء بإغلاقها إلى مؤسسات تعليمية أخرى، وفي فترات متفاوتة، ما

يجعل بعض تلك المؤسسات التعليمية في حالة ازدهار وتكديس ، يشكل خطراً على الطلاب والتلاميذ ويهدد بتفشي الوباء بينهم (بصيلة، 2020). كما انفقت حكومة الوفاق حوالي خمسة وخمسين مليون دينار على قطاعي التعليم العالي والعام بهدف الحد من انتشار هذا الوباء (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020). مما سبق يتضح أن حكومة الوفاق الوطني فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي أصدرت حزمة من القرارات والاجراءات للحد من انتشار الوباء مثل فرض حظر التجول بشكل شبه متواصل وأقفلت المؤسسات التعليمية والمساجد والأسواق الكبيرة خلال فترات متعاقبة، وفرض ارتداء الكمامات، وتقليص عدد الموظفين في الدوائر الحكومية فترة الحظر وتقليص عدد ساعات الدوام الرسمي، وإطلاق سراح السجناء ومنع إقامة المناسبات الاجتماعية على فترات متقطعة والانفاق على تعقيم المؤسسات التعليمية. إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية حيث عجزت حكومة الوفاق الوطني في السيطرة على تفشي هذا الوباء في المناطق الخاضعة لسلطانها، رغم إنها قد انفقت أكثر من مليار دينار للتصدي لهذا الوباء، حيث شهدت ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً ومستمر في أعداد المصابين بهذا الوباء منذ شهر سبتمبر 2020م حيث سجلت أعلى حصيلة للإصابات بهذا الوباء 1639 شخصاً، يومياً (بصيلة، 2021).

2-الحكومة الليبية المؤقتة:

أصدر رئيس الحكومة الليبية عبدالله الثاني تعليماته في الثالث عشر من شهر مارس 2020م بتعليق الدراسة لمدة أسبوعين في المؤسسات التعليمية الأساسية، والثانوية، والجامعية والدراسات العليا، والتقنية وذلك كإجراء احترازي في إطار خطة حكومته لمنع انتشار هذا الوباء (الحكومة المؤقتة تعلن تعليق الدراسة 2020) أما فيما يتعلق بإغلاق المنافذ البرية والجوية الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة فقد صدرت قرارات بالخصوص في شهر 3 من عام 2020م تزامناً مع الإعلان عن تفشي هذا الوباء في ليبيا واستمر هذا الإغلاق لمدة 7 شهور حتى قامت اللجنة العليا لمواجهة هذا الوباء بالسماح باستئناف الرحلات الجوية المحلية منها، والدولية بمطارات مناطق نفوذ حكومة الثاني المحلية اعتباراً من شهر أكتوبر من نفس العام (لجنة مكافحة كورونا بحكومة الثاني تسمح باستئناف حركة الملاحة الجوية المحلية والدولية، 2020). كما أكد الثاني أن المخزون الاستراتيجي من معدات طبية، وادوية، وسلع تموينية، يكفي لتجاوز هذه الازمة وما على الجميع إلا التقيد بالتعليمات الصادرة بالخصوص، واعتبر أن أي تهاون يحدث من قبل رجال الجوازات أو الجمارك، أو مكافحة الهجرة غير القانونية فيما يتعلق بالتعليمات المتعلقة بكورونا يصنف جريمة أمن قومي يعاقب عليها القانون (الثاني: أطالب المواطنين بالالتزام التام بكل ما أقرته الحكومة من إجراءات احترازية، 2020).

أما بخصوص الشعائر الدينية فقد اتخذت هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية بحكومة الثاني عدة قرارات تقضي بمنع التجمعات، ومنع إقامة صلاة الجمعة داخل المساجد وكذلك إيقاف الدراسة في كافة المراكز المختصة بتحفيظ القرآن الكريم، ومن بين القرارات أن يقتصر أداء الصلاة في ساحات المساجد (الخطيب 2020).

يتضح مما سبق أن الحكومة الليبية المؤقتة اتخذت تدابير في الجانب الاجتماعي تمثل أهمها في تعليق الدراسة في المؤسسات التعليمية بكافة المراحل الدراسية على فترات متتالية، وإغلاق المنافذ البرية والجوية لمدة سبعة أشهر، ومنع الصلاة داخل المساجد وإيقاف مراكز تحفيظ القرآن الكريم، وفرضت حظر التجول داخل المدينة الواحدة أو بين المدن الليبية الخاضعة لسيطرتها، فرض ارتداء الكمامة في الأماكن العامة والخاصة وفي الشوارع والميادين، ومنع إقامة المناسبات الاجتماعية وإيقاف الصالات الاجتماعية والمنزهات على فترات متقطعة.

المبحث الثالث: تقييم سياسة الحكومتين (الوفاق الوطني، والليبية المؤقتة)

عند الاطلاع على إحصائية عدد المصابين بفيروس كورونا في صيف 2020م نجد أن عدد الإصابات في المدن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق 18 مدينة بينما 11 مدينة سجلت بها إصابات من المدن الخاضعة لسيطرة حكومة الثاني، وتعتبر مدينتي طرابلس ومصراته الخاضعتين لحكومة الوفاق هي المدن الأكثر انتشاراً حيث سجلت طرابلس 5723 إصابة ما نسبته 39% من عدد الإصابات في جميع المدن، وهي النسبة الأعلى، بينما سجلت مدينة مصراته ثاني أعلى نسبة وهي 2505 حالة إصابة (الصقر، 2020).

وبسبب فشل حكومة الوفاق في الحد من انتشار الوباء أصدر المجلس الرئاسي للوفاق في الثامن والعشرون من شهر مايو 2020م قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في سبب انتشار الوباء عن طريق الليبيين العائدين من الخارج برئاسة وكيل وزارة الداخلية (قرار رئاسي الوفاق 378، 2020). وهذا دليل على أن إجراءات الحظر التي شملت المنافذ البرية والبحرية والجوية الخاضعة لسيطرة الوفاق لم تتم بالشكل المطلوب وأدى هذا التهاون والتقصير إلى انتشار هذا الوباء.

واستمر تزايد انتشار الوباء مع بداية سنة 2021م والاقترب من نهاية عمل الحكومتين حيث شهد الأسبوع الأول من شهر 1 من سنة 2021م أعلى نسبة سجلتها اربعة من المدن الخاضعة لحكومة الوفاق وكانت العاصمة طرابلس مقر الحكومة الأعلى بعدد 1329 حالة إصابة وبعدها جاءت زليتن ب 314 حالة إصابة، وثالثاً مدينة مصراته 263 حالة إصابة، ورابع منطقة هي الماية احد ضواحي مدينة الزاوية، وسجلت 263 حالة إصابة، وفي الأسبوع الثاني من نفس الشهر والسنة سجلت طرابلس أعلى نسبة حالات إصابة، وقدرت ب 1406 حالة إصابة وكانت مصراته ثانياً بعدد 378 حالة إصابة، وزليتن ثالثاً بعدد 208 حالة إصابة أما الأسبوع الثالث فقد سجلت طرابلس النسبة الأعلى أيضاً بعدد 683 حالة إصابة، وجاءت الزنتان ثانياً بعدد 98 حالة إصابة ومصراته ثالثاً بعدد 96 حالة إصابة (تقارير المركز الوطني للأمراض).

وفي دراسة أجرتها الدكتورة مريم استاذة بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية على عينة من الغرب الليبي أي من المناطق الخاضعة لحكومة الوفاق، اكد فيها أغلبية افراد هذه العينة أن استجابة الحكومة للحد من انتشار الوباء لم ترتقي للمستوى المطلوب، وانهم لا يثقون في أداء حكومة السراج تجاه رعاية المواطنين، كما جاء من بين توصيات دراسة الدكتورة مريم أنه ينبغي على الحكومة إعطاء الأولوية لاستراتيجية فعالة وسريعة لمواجهة هذا الوباء، عن طريق انشاء نظام صحي شامل للحد من انتشار الوباء (Dr Miriam, 2021).

واستمر العجز في الحد من انتشار الوباء، حيث سجلت ليبيا بعد أسبوعين من منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية التي حلت محل حكومة الوفاق الوطني في الغرب الليبي، والحكومة الليبية في الشرق الليبي اللتان سلمتا ما في عهدتهما لحكومة الوحدة الوطنية مع تزايد الإصابات والوفيات بجائحة كورونا، حيث أعلنت حكومة ديبية يوم الثلاثاء 2021/3/22م ارتفاع الإصابة بكورونا بتسجيل تسعمائة حالة إصابة، وواحد وخمسون حالة وفاة في يوم واحد من بينها 398 إصابة وتسعة وعشرون حالة وفاة في مدينة طرابلس وحدها والتي تتخذها حكومة الوفاق الوطني مقراً لها (القاضي، 2021) أما فيما يتعلق بحكومة الثني فقد أكد علي الحبري محافظ مصرف ليبيا المركزي البيضاء غياب شفافية حكومة الثني واستخدام أساليب خاطئة في التعامل مع كوفيد19 وانها صرفت مبلغ مالي قدره 284 دينار ليبي في عشرة أيام، كما اصدر عقيلة صالح قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في خلفيات صرف هذه المبلغ وعدم الشفافية في عمل الحكومة للتصدي للجائحة (الحبري، 2021).

وعند مقارنة الانتشار بحلول سنة 2021م نلاحظ ان المدن الخاضعة لحكومة الثني كانت أقل حيث سجلت أعلى أربع مدن وهي الجفرة، وبنغازي، واجدابيا، والكفرة في الأسبوع الأول من شهر يناير من سنة 2021م حوالي 65 حالة إصابة للمدن الأربع وهو عدد قليل جداً من حيث انتشار الوباء في نفس الأسبوع مقارنة بمدن حكومة الوفاق الأربع الأكثر انتشاراً والتي سجلت مجتمعة حوالي 1984 حالة إصابة، أما الأسبوع الثاني من نفس الشهر فقد سجلت في أعلى أربع مدن خاضعة لحكومة الثني وهي بنغازي وسرت وطبرق ولو افترضنا معهن سبها باعتبار الجنوب استلمته الحكومة قبيل الجائحة بأيام وهو منكوب، المهم هذه المدن الأربعة سجلت 171 حالة إصابة وإذا قارناها في نفس الأسبوع مع أعلى أربع مدن لحكومة الوفاق نجد أن العدد قليل حيث سجلت المدن الأربع الخاضعة للوفاق وهي طرابلس والزاوية المركز ومصراته و زليتن حوالي (2101) حالة إصابة، وإذا قارن بين الحكومتين مع الأسبوع الثالث من نفس الشهر سنجد أن أعلى معدلات إصابة في ثلاثة مدن خاضعة لحكومة الثني وهي بنغازي وسرت وطبرق حوالي 194 حالة إصابة بينما أعلى ثلاث مدن انتشاراً للوباء من مدن حكومة الوفاق قد سجلت حوالي 877 حالة إصابة (تقارير المركز الوطني للأمراض) وبنهاية عام 2020م سجلت ليبيا مائة ألف إصابة وهي الأعلى في بلدان شمال افريقيا، وعشرين حالة وفاة لكل مائة ألف نسمة، وهي تعتبر من بين الدول الاسوأ انتشاراً للوباء في منطقة شرق المتوسط (Wolters Kluwer , Medknow, 2021).

وسجلت ليبيا منذ تفشي وباء كورونا كوفيد19 حتى بداية استلام حكومة الوحدة الوطنية حوالي مائة وثلاثة وخمسون ألف واربعمائة وأحدى عشر مصاب، من بينهم عشرة آلاف واربعمائة وسبعة وعشرون حالة نشط، والفان وخمسمائة وأربعة وستون حالة وفاة (القاضي، 2021). وتشير بعض الدراسات أن 13% من سكان ليبيا أصيبوا بوباء كورونا خلال الفترة من 25 مارس 2020م حتى مارس 2021م (Muhammed Elhadi, 2021). وهو تاريخ استلام حكومة الوحدة الوطنية مهامها من الحكومتين المنتهيتين. مما يؤكد أن سياسة الحكومتين للحد من انتشار الوباء لم ترتقي للمستوى المطلوب. كما اثر الانقسام السياسي بشكل كبير على جودة اداء الخدمات الصحية في كافة ارجاء الدولة الليبية وبدد جهود التتبع والسيطرة على الأوبئة، والتي على راسها كوفيد19. (Nasren G. S. Al-Fraik, 2020) صاحب هذا الانقسام، الحروب والتي أدت هي الأخرى الى استمرار التدني والتدهور في البنية التحتية الخاصة بالرعاية الصحية في الدولة الليبية، وعدم كفاية الدعم المالي، والبشري، والمرافق الصحية الليبية (Abdulmutalib Alabeed Allaq, 2021). حيث عان القطاع الصحي خلال الفترة الزمنية لهذه الدراسة سواء في مناطق الحكومة الليبية أو حكومة الوفاق في سبيل الحد من انتشار الوباء من نقص المعدات الطبية الخاصة بكورونا وانخفاض قدرة العناية المركزة، ونقص أجهزة التهوية الميكانيكية، ومرافق، وأجهزة الاوكسجين العشائي خارج الجسم، وعدم قدرة القطاع على السيطرة على الوباء (Muhammed Elhadi, 2021). ويتضح مما سبق أن أداء الحكومتين لم يرتقي للمستوى المطلوب مع وجود افضلية لحكومة الثني بسبب التشديد في الإجراءات المتبعة لاسيما في المستوى الاجتماعي. كما تؤكد دراسة عبدالرحمن رشوان وزميلته أن شركات الاتصالات التابعة للحكومتين لم تساهم بالقدر الكافي في التخفيف من تلك الآثار السلبية الناجمة عن الوباء من خلال تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية (Abdelrahman Rashwan, 2024).

النتائج والتوصيات

سعت هذا الدراسة الى اجراء مقارنة بين سياسة حكومتي الوفاق الوطني والليبية المؤقتة في التصدي لجائحة كورونا والحد من انتشارها، والاجابة على السؤال الرئيسي للبحث، والاسئلة الفرعية المنبثقة عنه، ومحاولة الباحث التحقق من صحة الفرضية الرئيسية، والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وبعد تحليل ومقارنة السياسات تم التوصل الى عدة نتائج، وتقديم عدد من التوصيات يمكن اجمالها في الاتي:

أولاً: النتائج:

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- اتخذت الحكومتين إجراءات للحد من انتشار الوباء سواء على الصعيد الصحي أو على الصعيد الاجتماعي وهما مجال هذا البحث.
- 2- قامت الحكومتين بتخصيص أماكن للحجر الصحي للبيين العالقين في الخارج.
- 3- قامت الحكومتين بحظر التجول وقفل المنافذ البرية والبحرية والجوية للدولة الليبية خلال فترات زمنية مختلفة.
- 4- أقفلت الحكومتين المؤسسات التعليمية التابعة لهما، على فترات متعددة وشمل الاقفل كذلك المساجد ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والمقاهي والمنزهات ومنع التجمعات في المناسبات الاجتماعية وأقفل الصالات، وتقليل اعداد الموظفين بالمؤسسات العامة.
- 5- خصصت الحكومتين أماكن للعزل الصحي وانفقت عليها.
- 6- فرضت الحكومتين التباعد في المساجد وفي المؤسسات التعليمية وفي الأماكن العامة مع ضرورة ارتداء الكمامات.
- 7- كانت المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق اكثر انتشار للوباء من المناطق الخاضعة للحكومة الليبية (الثني).
- 8- بالرغم من افضلية الحكومة الليبية في التعامل مع الوباء الا أن الحكومتين عجزتا في اتخاذ تدابير وسياسات اكثر رشداً في الحد من انتشار الوباء حيث بلغ عدد المصابين منذ ظهور الوباء في شهر

2020/3م حتى استلام حكومة الوحدة الوطنية مهامها في شهر 3 / 2021م حوالي مائة وثلاثة وخمسون ألف واربعمائة واحد عشر حالة إصابة منها الفين وخمسمائة وأربعة وستون حالة وفاة. 9- الانقسام السياسي والحروب أرهقت القطاع الصحي وجعلته عاجز على أداء مهامه بالشكل المطلوب.

10- وجود قوات مسلحة تابعة للحكومة المؤقتة ساعدها في فرض التدابير الاحترازية لاسيما في المنافذ الحدودية جواً وبراً وبحراً بعكس الحال في مناطق حكومة الوفاق التي توجد بها تشكيلات مسلحة تسيطر على المنافذ ولا يخضع بعضها لسلطة الوفاق الوطني بشكل مطلق.

التوصيات:

بعد مناقشة النتائج تقدم هذه الدراسة التوصيات تتمثل في الآتي:

- 1- ضرورة إنهاء الانقسام وتكليف حكومة موحدة للبلاد حيث ان الانقسام السياسي يبدد جهود مكافحة انتشار جائحة كورونا كما اننا المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية تأثرت بالوباء بسبب انتشاره عن طريق المنافذ الحدودية الخاضعة لحكومة الوفاق الوطني مما يؤكد أن الانقسام السياسي كان من اكبر العوائق للحد من انتشاره لاسيما في المناطق الخاضعة لنفوذ مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، خاصة أن الانقسام قد عاد من جديد بعد قرار مجلس النواب بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية وكلف حكومة بديلة لها.
- 2- لا بد من انشاء بنية تحتية للتعليم عن بعد حيث أن الوباء تسبب في اقفال المؤسسات التعليمية الامر الذي يؤثر سلباً على سير العملية التعليمية، وذلك تحسباً لأي أوبئة مستقبلية تؤثر على سير العملية التعليمية.
- 3- تطوير البنية الصحية والاهتمام أكثر بهذا القطاع الذي عانى كثيراً.
- 4- دعم البحث العلمي لاسيما في مجال الدراسات المستقبلية والاستشرافية التي تنتبأ بالمستقبل وتحاول إيجاد حلول للتعامل معه.
- 5- نشر الوعي الصحي بين المواطنين من خلال الندوات والملتقيات والملصقات والحملات التوعوية في المدارس وفي الميادين والساحات والأماكن العامة.
- 6- الاستفادة من التجارب العالمية في مواجهة هذا الوباء أو أي أوبئة مستقبلية.

الخاتمة

تطرقت الدراسة الى موضوع مهم، وهو السياسات الليبية التي اتخذت لمواجهة وباء كورونا سواء تلك التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني، أو التي انتهجتها الحكومة الليبية (حكومة الثني)، انطلاقاً من الأهداف التالية: معرفة السياسات التي اتخذتها الحكومات الليبية للحد من انتشار وباء كوفيد19 وابرار أهمية السياسة العامة في التصدي للمشاكل التي تواجه الدول والمجتمعات، وتقييم أداء الحكومتين واجراء مقارنة بينهما لمعرفة ايهما كانت أفضل من الأخرى في الحد من انتشار الوباء. كما اتفق البحث مع الدراسات السابقة على أهمية وضع سياسات وتدابير للحد من انتشار وباء كورونا مع انه تميز عن الدراسات السابقة في تفرد به إجراء مقارنة بين حكومة السراج وحكومة الثني في بلد واحد وهو ليبيا، وتوصل البحث الى عدة نتائج تمثل أبرزها في وجود افضلية للحكومة الثني في الحد من انتشار وباء كورونا مقارنة بحكومة السراج، حيث ارتفاع عدد الإصابات والوفيات في المناطق الخاضعة لحكومة السراج لعدم وجود جهة أمنية واحدة كوزارة الداخلية أو وزارة الدفاع في ضبط المنافذ البرية أو الجوية أو البحرية حيث تنتشر الوباء في ليبيا بسبب العائدون الى ليبيا عن طريق المنافذ الخاضعة لسلطة السراج.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع
المراجع العربية:
أولاً: الوثائق:

1. تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2020م.
2. قرار المجلس الرئاسي رقم (377) لسنة 2020م بتقرير احكام استثنائية لمواجهة جائحة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد بمدينة سبها.
3. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (378) لسنة 2020 ميلادية بتشكيل لجنة تحقيق بشأن انتشار الإصابة بفيروس كورونا
4. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 215 لسنة 2020 م بإعلان حظر التجول.
5. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 238 لسنة 2020 م بتقرير بعض الأحكام بقراره رقم 215 لسنة 2020 م بإعلان حظر التجول.
6. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 277 لسنة 2020 م بتقرير بعض الأحكام بإعلان حظر التجول.
7. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 288 لسنة 2020 م بتقرير بعض الأحكام بشأن إعلان حظر التجول
8. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 326 لسنة 2020 م بتقرير بعض الأحكام بشأن إعلان حظر التجول
9. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 348 لسنة 2020 م بتمديد حظر التجول
10. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قرار رقم 420 لسنة 2020 م بتمديد حظر التجول وتقرير بعض الأحكام
11. قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق رقم (522) لسنة 2020م، بشأن تقرير بعض الاحكام لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا.
12. كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا رقم 121 المؤرخ في 06 / 05 / 2020م.
13. كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا رقم 141 المؤرخ في 16 / 05 / 2020م.
14. كتاب رئيس اللجنة العليا لمجابهة جائحة كورونا رقم 89 المؤرخ في 22 / 04 / 2020م.

ثانياً: الكتب:

15. أ. د جاسم محمد جندل، مرض فايروس كورونا، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016م
- ثالثاً: الرسائل والدوريات العلمية:**
16. أ. د حسين أنور وآخرون، تأثير جائحة كورونا كوفيد19 على العلاقات الاجتماعية، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية، دراسة ميدانية مقارنة ميدانية مقارنة على عينة من ارباب الاسر الريفية والحضرية في محافظة الاسماعيلية العدد (43)
17. ايمان ناصر، الفلسفة والازمة كورونا انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة العربي التنبسي الجزائر 2021-2022م.
18. براء احمد خنجر، الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جائحة فايروس كورونا: دراسة مقارنة، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى العراق، المجلد (11)، العدد(2) الجزء الثاني، 2022م.
19. د. زهير النامي وزميله السياسة المغربية في مواجهة جائحة كورونا النتائج والتداعيات مجلة مدارات سياسية، المجلد (3) العدد (3) 2020م.
20. د. سليم عبدالله الجبوري، المسؤولية التقصيرية الناجمة عن نقل عدوى فايروس كورونا: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية، المجلد (37)، العدد (1)، 2022م
21. د. محمد عبدالوهاب الزطريني، وزميله، تقييم مدى جاهزية الحكومة الليبية واستجابتها في توفير متطلبات حملة التطعيم للوقاية من فيروس كوفيد-2019، مجلة الداسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد-جامعة سرت-المجلد (4)، العدد (2)، ابريل 2021م.
22. د. ملاك حسين الصقر، التباين المكاني لفيروس كورونا في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد (10) ديسمبر 2020م.
23. سماح سهيلية، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد (5) العدد (3) أكتوبر 2020م.
24. يسرا عطية محمد عطية سعيد، دور السياسات الحكومية في دعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية مقارنة بين مصر وتركيا، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم، المجلد 16 العدد 3 مارس 2022م.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

25. أحمد القاضي، تحذير خطير.. سلاطات متحورة ترفع معدل إصابات كورونا في ليبيا 2021/3/24م، موقع سكاى نيوز

نيوز <https://www.skynewsarabia.com/middle>

26. تقارير المركز الوطني للأمراض للاسباب الثلاثة الأولى من شهر سنة 2021،
<https://ncdc.org.ly/Ar/situation-of-corona/>
27. تقرير الأسبوع الأول من سنة 2021 للمركز الوطني للمكافحة للأمراض،
<https://drive.google.com/file/d/12wSMUTq3TyO4wUJp4lggutQ48Md7Qkpg/view>
28. الثاني: أطالبا المواطنين بالالتزام التام بكل ما أقرته الحكومة من إجراءات احترازية، 20-3-2020م، موقع قناة ليبيا،
<https://libyaschannel.com>
29. الثاني يشكل لجنة لتعقيم كافة مدن ليبيا ومناطقها على نفقة الحكومة، 30 مارس، 2020م، موقع اخبار ليبيا 24.
<https://akhbarlibya24.net>
30. الثاني يطلع على الإجراءات المتخذة بشأن مراكز العزل لمواجهة كورونا، 17/ جوان/ 2020م، موقع بوابة إفريقيا،
<https://www.afrigatenews.net/a/259189>
31. الثاني " يبحث مدى جاهزية مراكز الحجر الصحي في بنغازي لاستقبال العالقين 30/4/2020م، موقع صدی ><https://sada.ly/>
32. جهاد الخطيب، ليبيا تتابع أوضاع جالياتها في الخارج تحسبا لتفشي كورونا، 16/3/2020م موقع العين الإخبارية
<https://al-ain.com/article/thani-examines-situation-libyan-communities>
33. الحبري يتهم الثاني بإهدار ميزانية مكافحة كورونا خلال 10 أيام فقط، 30/9/2020م، موقع ليبيا اوبزرفر
<https://ar.libyaobserver.ly/article/10089>
34. الحبري يكشف عن صرف الحكومة الموقته ميزانية مكافحة «كورونا» خلال 10 أيام، 30/9/2020م موقع بوابة الوسط
<https://alwasat.ly/news/libya/296973>
35. حكومة «الوفاق» تتلقى عرضاً من الصين بشأن برنامج تدريبي لمواجهة كورونا، 23/3/2020م، موقع عين ليبيا،
<https://www.eanlibya.com/> 23/3/2020م
36. الحكومة الموقته تعلن تعليق الدراسة بمختلف المراحل لمدة 15 يوما، 13 مارس 2020م، موقع بوابة الوسط،
<https://alwasat.ly/news/libya/276350?author=1>
37. صحة الوفاق تفتتح أول مركز عزل عائم في ليبيا، 17/9/2020م، موقع بوابة الوسط
<https://alwasat.ly/news/libya/295782?author=1>
38. عضو المجلس الرئاسي " أحمد حمزة " يبحث العوائق التي تواجه مراكز العزل في المنطقة الجنوبية، 28/2020م موقع وكالة الانباء الليبية،
<https://ns1.lana-news.ly/post.php?lang=ar&id=177740>
39. لجنة مكافحة كورونا بحكومة الثاني تسمح باستئناف حركة الملاحة الجوية المحلية والدولية، أكتوبر 18، 2020 - 23:44، موقع ليبيا اوبزرفر،
<https://ar.libyaobserver.ly/article/10362>
40. ليبيا: أول إصابة بكورونا في بنغازي.. وإجمالي الإصابات 20 حالة، 7/4/2020م، موقع روسيا اليوم،
<https://ar.rt.com/nm58>
41. محمد بصيلة "فساد السراج".. تفشي كورونا يوقف الدراسة غربي ليبيا، 17/1/2021م موقع العين الإخبارية،
<https://al-ain.com/article/education-stop-studying-corona-outbreak-libya>
42. محمد بصيلة، ليبيا ثاني أعلى دول أفريقيا بوفيات كورونا.. و"الوفاق" تستأنف الدراسة، 13/12/2020م موقع العين الإخبارية،
<https://al-ain.com/article/school-regularity-libya-tripoli>
43. وباء كوفيد-19 والأزمة: قراءة في تطورات المشهد الليبي، موقع مبادرة الإصلاح العربي، 27 مايو 2020.
<https://www.arab-reform.net/ar/publication/>
44. وزارة الصحة بحكومة الوفاق الوطني تعلن عن تجهيز مركز للعزل الصحي بزلتين 20/8/2020م موقع وكالة الانباء الليبية.
<https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=177220>
45. وزارة الصحة بحكومة الوفاق الوطني تواصل تجهيز مراكز عزل مصابي كورونا، 13-09-2020، موقع وكالة الانباء الليبية،
<https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=178729>
46. الوفاق تخصص 600 مليون دينار لمواجهة «كورونا» وترجى البت في مقترح التقسيمات الجغرافية والإدارية والاقتصادية للدولة، بوابة الوسط، 22/2/2021م، تاريخ زيارة الموقع 4/4/2024م.
<https://alwasat.ly/news/libya/311954>

المراجع الأجنبية

1. Abdelrahman Rashwan, And his colleague, The extent of the social responsibility of the Libyan and Palestinian telecom companies in mitigating the effects of the COVID-19 pandemic, Jordan Journal of Applied Science-Humanities Series, Vol. 30 [2024], Iss. 1, Art. 8,
2. Abdulmutalib Alabeed Allaq, And others, EPIDEMIOLOGICAL STUDIES OF THE NOVEL CORONAVIRUS (COVID-19) IN LIBYA, Pak. J. Biotechnol. Vol. 18 (1-2) 1-10 (2021) pISSN: 1812-1837 eISSN 2312-7791,

3. Abdunnabi A. Rayes, And others, Why there were few cases of coronavirus disease 2019 in Libya during the first two months of the pandemic?, International Journal of One Health,
 4. Amin Bredan, And his colleague, COVID-19 epidemic in Libya, Libyan Journal of Medicine, 2021, VOL. 16, 1871798,
 5. Dr Miriam A. Tresh, Amid Armed Conflict: Perceptions and the Psychological Impact of Covid-19 in Western Libya, 2-2021file:///C:/Users/prof/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%20%D9%88%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7.pdf
 6. Emadeddin Badi, Covid-19 and Libya's Tragedy of the Commons, <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/12/ISPI-AC-2020-Politics-of-pandemics-CH.1.pdf>
 7. Mohamed Ali Daw, And others, Outbreak investigation report, The epidemiological characteristics of COVID-19 in Libya during the ongoing-armed conflict, Pan African Medical Journal. 2020;37(219). 10.11604/pamj.2020.37.219.24993,
 8. Muhammed Elhadi, And others, Epidemiological and clinical presentations of hospitalized COVID-19 patients in Libya: An initial report from Africa, Travel Medicine and Infectious Disease 42 (2021) 102064.
 9. Nada AB. Hweissa, And others, Knowledge, Attitude and Practice (KAP) for Preventing the Coronavirus (COVID19) Pandemic Among Libyan Health Care Workers, Libyan Journal of Medical Sciences , Volume 4 , Issue 3 , July-September 2020,
 10. Nasren G. S. Al-Fraik, And others, Suspected Cases of Corona Virus at Tobruck Medical Center in Eastern Part of Libya Current Science International EISSN:2706-7920 ISSN: 2077-4435 DOI: 10.36632/csi/2020.9.2.24, Volume : 09 | Issue : 02| April- June | 2020, Pages: 288-294,
 11. Wolters Kluwer , Medknow, Libyan International Medical University Journal , Volume 6 , Issue 1, January-June 2021.
-

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.